

بها. ونحن نؤوّل "لحق" بكونه دالا على عملية الاستبدال وأنه ضديد كلمة اللزوم التي استعملها القدماء عند إبطال قول القائلين بأن الاسم الموصول معرّف بالألف واللام تعريف كلمة الرجل والغلام. ومّا يزيدنا أنسا بهذا التأويل المقارنة التي يعقدها ابن يعيش بين زيادة التاء في قائمة للدلالة على معنى التأنيث وزيادة حرفي التثنية للدلالة على هذا المعنى. يقول:

«لما كان الواحد دالا على مفرد وبزيادة حرفي التثنية دالا على اثنين كان حرف التثنية من تمام الاسم ومن جملة صيغة الكلمة وصار كالهاء في قائمة والألف في حبلبي لأن الألف والهاء زيدا لمعنى كما زيد حرف التثنية لمعنى التثنية...»¹.

4.4 - التثنية الصناعية والتثنية المعنوية

لم يكتف القدماء بهذا الحدّ بل حصّنوا تعيين هذه الوحدة الدنيا الدالة بجملة من الشرائط والضوابط التي استقوها من مراقبة ائتلاف الكلم بعضها مع بعض في النص اللغوي. وتمكّنوا بذلك من تمييز الكلمات التي تدخلها التثنية الحقيقة من تلك التي تشبه بها دون أن تماثلها. ويمكن أن نبدأ في هذا الصدد بكلمة [كلا]. ويمثّل استدلال البصريين على خلوّها من وحدة دنيا دالة على التثنية نموذجا آخر من احترامهم لبنية المضمون في لسانهم ومن طريف ما انتهوا إليه أن "كلا" اسم مفرد يفيد التثنية من جهة المعنى فحسب وليس اسما مثنى لفظا ومعنى واستدلوا على قولهم بعدم ظهور علامة التثنية في المفردة الواقعة منه موقع الخبر من المبتدأ.

يقول ابن يعيش:

«اعلم أن "كلا" اسم مفرد يفيد معنى التثنية بدليل جواز وقوع الخبر عنه

مفردا. قال الشاعر:

كَلَا يَوْمِي أَمَامَةَ يَوْمٍ صَدِّ . . . وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

ابن يعيش شرح المفصل ج 4 ص 139.